

اراده تعالى وحده بتدبيره وما لا يريد به فلا يوجد وهذا هو **المسألة الثانية** فالقدرة تابعة للارادة لانها مخصصة والمدبره موثقه كما هو معلوم تابعان للعلم عندنا وللامر عندكم قائلان ابي حنبل مامور به وغير مراد وكفره منهن عنه ومراد عندنا وعندكم بالعكس بالنسبة للارادة زعمنا ان ارادة الخبير خير والشر كلفتهما ونحن نمنع ذلك بل الشر كسبه فندعم اكثر ما يتبع من العباد على خلافه ارادة الله تعالى وهذا شنيع جدا حكى عن عروب بن عبيد احمر درس المعتزله انه قال ما الوجودي احد مثل ما الوجودي جويج كان معي في السفينة فقلت له لا تسلم فقال لا ان الله تعالى لم يريد اسلامي فاذا اراد اسلامي سلمت فقلت للجويج ان الله يريد اسلامك ولكن الشياطين لا يتركونك فقال الجويج فانا اكون مع الشركه الاغلب وحكي ان القاضي عبد الجبار احمر درسهم دخل على الصاحب بن عباد وعنده الاستاذ ابو اسحق الاسفنديني فلما راى الاستاذ قال سبحان من تنزه عن الخشاء فقال الاستاذ على المؤمن سبحان من لا يجريك في ملكه الا انا رياء وقد توسط بعضهم بما يرضع المختلف فقال الارادة قسمات ارادة تشريع و ارادة تقدير فالاولى وتسمى الارادة التشريعية تتعلق بالطاعة لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر والثانية وتسمى الارادة التقديرية شاملة لجميع الكائنات لقوله تعالى في يوم الله ان هدير الابر وفيها ذكرناه من الافعال موجود بارادته وقد ربه تعالى رد على المعتزله ايضا في زعمهم ان افعال العباد مخلوقة لهم وعندنا انها مخلوقة لله تعالى كسائر الموجودات للنصوص الواردة بذلك لقوله تعالى واسم خلقكم وما تقولون اي وعلمكم او معلومكم ولا نهم لو كانوا خالقين لافعالهم كما نوا عالمان بتفاصيلها ضرورة ان ايجاد الشيء بالقدرة والاختيار لا يكون الا كذلك واللائم باهل تعلقا فان قلت فهذا كان هذا شر كما نهم

قلت الاشتراك اثبات الشركه في الارادة يعني وجوبه على الوجود كما للهوس او بمعنى استحقاق العباده كما لعبده الاصنام والمعتزله لا يتوبون ذلك بل لا يجعلون خالقهم العبد كما لقيه الله تعالى لا تشقاره الى الاسباب والارادات التي هي مخلوق لله تعالى قالوا لو كانت مخلوقة لله تعالى لبطلة قابلية التكليف والمدح والذم والثواب والعقاب قلنا هذا انما يتوجه على الجبرية القائلين بنفي الكسب والاختيار اصلا واما نحن فثبتتم للنصوص المقاطعة على بثوبه كقوله تعالى جزاء بما كانوا يعملون وقوله تعالى فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر الى غير ذلك فان قيل بعد تميم علم الله و ارادة الجبر لائم وطعا لانها اما تعلقان بوجود الفعل فيجب او بعد منه فيمتنع ولا اختراع الوجوب والامتناع قلنا يعلم ويريد ان العبد يفعل او يتركه باختياره فلا شكال واما يلزم لو قلنا بتعلق العلم والارادة على الاطلاق فان قيل لا معنى لكون العبد فاعلا بالاختيار الاكونه موحدا لافعاله بالقدرة والارادة وقد سبق ان الله تعالى مستقل بخلق الافعال ومعلوم ان المقدور الواحد لا يضل تحت قدرتين مستقلتين قلنا لما ثبت بالبرهان انه الخالق هو الله وبالضرورة ان لقدرة العبد ارادية مرخلة في بعض الافعال كحركة البطش دون البعض كحركة الارتقا احتجنا الى القول بان الله خالق والعبد كاسب وحقيقته ان صرف العبد قدرته و ارادة الى الفعل كسب و ايجاد الله تعالى الفعل عتبت ذلك الذي هو سبب لا يبياده بجعله تعالى خلق فصح ان المقدور الواحد داخل تحت قدرته يمكن لكن جهتين مختلفتين فالفعل مقدور لله تعالى جهته الابدان ومقدور للعبد جهته الكسب وبه ينسب الفعل اليه فخرت الثواب والعقاب وهو المتصفت بالفتح دون الابدان الذي هو الله تعالى المتصرف في

قلنا